

كله بالزوجية والقرباة ، وحُذِفَ تفسيرُ ذلك عند ذكر المسألة اكتفاءً بعلم السامع أن ذلك لا يكون إلا كذلك ، أو يكون على (ص) رأى الزوج أو المرأة أهلاً لما فُضِلَ من ميراثهما فأعطاهما ذلك إذ كان من الأنفال كما ذكرناه ، وقد قال الله (ع ج) ^(١) : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ ، وقد ذكرنا في غير موضع أن ما كان للرسول (صلع) فهو لإمام الزمان من أهل بيته ، فكان ذلك مالاً مفوضاً فيه إلى على (ص) وضعه حيث أراه الله (تع) وضعه فيه . وقد جاء عن على (ع) أن رجلاً دفع إليه مالاً أصابه من دفن الأولين ، فقال : لنا فيه الخمس فهو عليك رد ، فهذا لأنه (ع) رآه أهلاً لذلك .

(١٣٩١) وعنه (ص) أنه قضى في رجلٍ أسلم ثم قُتِلَ خَطَأً وليس له وارث ، فقال : اقسِموا الدِّيةَ في عِدَّةٍ مِمَّنْ كان أسلم ، فهذا ومثله ما رويناه عنه ؛ أنه قال في رجلٍ مات وليس له ورثة فأوصى بماله للمساكين فأجاز وصيته ، وإنما كان ذلك لأن ثلثي المال إليه فرأى وضعه في المساكين .

(١٣٩٢) وقد رويناه عن رسول الله (صلع) أنه رُفِعَ إليه تراث رجلٍ هلك من خِزَاعة ^(٢) وليس له وارث ، فأمر أن يدفع إلى رجلٍ من خِزَاعة . فهذا من ذلك وله نظائر كثيرة يطول بها الكتاب .

(١٣٩٣) ومن ذلك ما روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) أنهما قالا : إذا هلك الرجل وترك بنين ، فلأكبر منهم السيف والدرع والخاتم والمصحف . فإن حدث به حدث فهو للذي ^(٣) يليه منهم ، فهذا قول لو حُيِّلَ على ظاهره لكان خلاف الكتاب والسنة وقول الأئمة والأئمة ، وقد يترك

(١) ١/٨

(٢) حشرى - حى من البين من الأزد .

(٣) حى - فللذى يليه منهم .